الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-05-10

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

بطلب منها لطرح جملة من الانشغالات

رئيس السلطة المستقلة للانتخابات يلتقي قادة 18 حزبا

عقد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أمس لقاء عمل مع قادة و ممثلي مجموعة من الأحزاب السياسية حول التحضير للانتخابات التشريعية القادمة وهذا في اليوم الذي انتهت فيه الآجال الخاصة بدراسة ملفات المترشحين وتقديم الطعون.

وقد عقد اللقاء بمقر السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بقصر الأمم بنادي الصنوبر وحضره ممثلو 18 حزبا سياسيا، منهم عبد الرزاق مقري رئيس حركة مجتمع السلم، الطاهر بن بعيبش رئيس حزب الفجر الجديد، عبد القادر بن قرينة رئيس حركة البناء الوطني، عبد العزيز بلعيد رئيس جبهة المستقبل، جمال بن عبد السلام رئيس جبهة الجزائر الجديدة، أمين عصماني رئيس حزب صوت الشعب، سفيان جيلالي رئيس جيل جديد، يزيد بن عائشة رئيس حركة النهضة لخضر بن خلاف ممثلا لجبهة العدالة والتنمية، عيسى بلهادي رئيس جبهة الحكم الراشد وآخرون.

وجاء هذا اللقاء بطلب من أحزاب سياسية منها حزب الفجر الجديد وحركة مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية التي أرادت طرح جملة من الانشغالات على رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وأعضائها تتعلق بعملية التحضير للانتخابات التشريعية القادمة وكل ما تعلق بالمراحل السابقة لهذه العملية خاصة منها قبول استمارات اكتتاب التوقيعات وإيداع ملفات المترشحين.

وكانت أحزاب سياسية عدة قد اشتكت في الأيام الأخيرة من إسقاط العشرات من مرشحيها من القوائم في عديد ولايات الوطن من طرف مندوبيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أغلبها بشبهة الارتباط بالمال الفاسد بناء على ما ينص عليه مضمون المادة 200 من قانون الانتخابات الجديد.

وعلى هذا الأساس ومن أجل الاستفسار أكثر والبحث عن أجوبة من طرف السلطة تم طلب عقد لقاء أمس الذي دام عدة ساعات بين الطرفين والذي ناقش كل ما تعلق بالعملية الانتخابية في مختلف مراحلها.

وتزامن عقد لقاء السلطة الوطنية للانتخابات والأحزاب السياسية مع انتهاء أمس آجال مهلة دراسة ملفات المترشحين للتشريعيات ومهلة تقديم الطعون، على أن يتم الفصل في الطعون المقدمة من أصحاب القوائم من طرف المحاكم المختصة حتى يوم 12 مايو الجاري وتعويض الأسماء التي ستسقط قبل يوم 17 من الشهر الجاري.

وكانت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات قد أحصت ما لا يقل عن 24214 ملف ترشح للاستحقاق القادم في انتظار الفصل في جميع الملفات استعدادا للحملة الانتخابية.

إلياس -ب

الشروق

العملية الانتخابية لتشريعيات 2021 تدخل مرحلة جديدة

سلطة الانتخابات تحسم.. وأحزاب تشتكي

محمد مسلم

دخلت العملية الانتخابية لتشريعيات 12 جوان المقبل، مرحلة جديدة، بشروع السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بداية من اليوم في الكشف عن القوائم النهائية للمترشحين، وهو الإعلان الذي يأتي بعد لقاء جمع رئيس السلطة محمد شرفي، بقادة الأحزاب السياسية الغاضبة من زبر قوائم مرشحيها.

وينتظر أن تقدم هيئة محمد شرفي حصيلة الأرقام التي عالجتها، والتي بلغت أكثر من 24 ألف ملف ترشح، تكون مشفوعة بعدد الملفات التي تم إسقاطها خلال التحقيقات الأمنية والإدارية التي قامت بها بالتنسيق مع الجهات المخولة.

وشهدت مرحلة دراسة الملفات حالة من الاستياء من قبل قادة بعض الأحزاب السياسية التي تضررت من عملية "الزير" التي قامت بها السلطة الوطنية للانتخابات، والتي أتت على وجوه بارزة، كانت إلى وقت قريب من المحظوظين.

ومن بين الأحزاب التي رفعت صوتها عاليا منتقدة ما جرى، حزب التجمع الوطني الديمقراطي، الذي قدم شكوى رسمية إلى رئيس السلطة محمد شرفي، عبر من خلالها عما سماه "الإجحاف الذي تعرض له الكثير من مرشحي التجمع على مستوى عدد من الدوائر الانتخابية في داخل وخارج الوطن"، معتبرا ما تعرض له مرشحو حزبه قرارات لم تستند إلى حجج دامغة.

ولم يكن ما تعرض له حزب جبهة التحرير الوطني، الذي لعب دور واجهة السلطة لعقود، أقل هونا مما تعرض له الغريم التقليدي التجمع الديمقراطي، فقد أسقط أمينه العام، أبو الفضل بعجي من قائمة الحزب بالعاصمة، إضافة إلى العديد من مرشحي الحزب المعروفين، وهي سابقة في تاريخ الانتخابات التشريعية التي شهدتها البلاد منذ الاستقلال.

وجاء في بيان عممه الحزب أمس، أن "الأذى الذي لحق حزب جبهة التحرير الوطني كان أكبر وأشد"، وذهب البيان بعيدا في انتقاده لقرارات سلطة الانتخابات، عندما وصف ما قامت به بأنه "اعتداء" على حد ما جاء في البيان الموقع من قبل الأمين العام.

ووفق البيان، فإن غالبية قوائم الحزب على مستوى الولايات تعرضت للإقصاء، واشتبه البيان بأن البعض من هذه الإقصاءات له علاقة بـ"تصفية حسابات محلية، أو تعسف في استعمال سلطة التقدير"، معتبرا الفقرة السابقة من المادة 200 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، المشجب الذي علقت عليه قرارات الإقصاء.

كما انتقد عبد العزيز بلعيد رئيس جبهة المستقبل، الكيفية التي تعاملت بها سلطة الانتخابات مع عدد من مرشحي حزبه وقدر بأن "الحجج التي اعتمدت عليها سلطة الانتخابات وهمية وغير منطقية، وتم تقديم طعون ضد هذه القرارات".

واستندت سلطة الانتخابات في رفض غالبية ملفات المترشحين إلى الفقرة السابعة من المادة 200 السالف ذكرها، والتي تنص على "ألا يكون (المترشح) معروفا لدى العامة بصلته

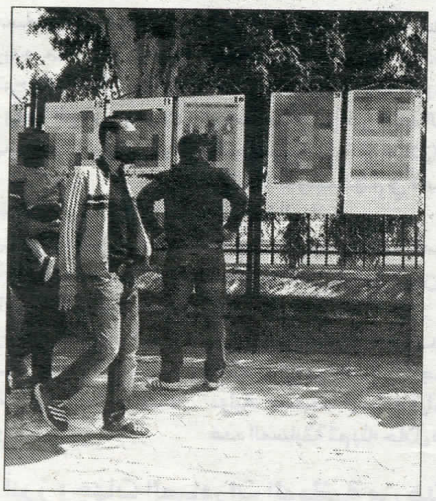

بأوساط المال والأعمال المشبوهة، وتأثيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين وحسن سير العملية الانتخابية".

محمد شرفي وتجاوبا مع الانشغالات التي رفعت إليه، برمج أمس لقاء مع قادة الأحزاب السياسية الغاضبة من سير عملية دراسة الملفات، وهو اللقاء الذي يأتي قبل ساعات معدودة من انقضاء الآجال القانونية لدراسة الملفات، فهل سيساهم هذا اللقاء في تلطيف الأجواء بين شرفي وشركائه السياسيين؟

ومعلوم أن ستة أحزاب سياسية طلبت لقاء شرفي، وهي كل من حركة مجتمع السلم، وحزب الفجر الجديد، وحزب جيل جديد، وحركة البناء الوطني، ورئيس جبهة العدالة والتنمية، ورئيس حزب صوت الشعب.

الحياة
ELHAYATONLINE

هيئة شرفي تنهي دراسة ملفات الترشح

انطلاق الحملة الانتخابية في غضون أيام

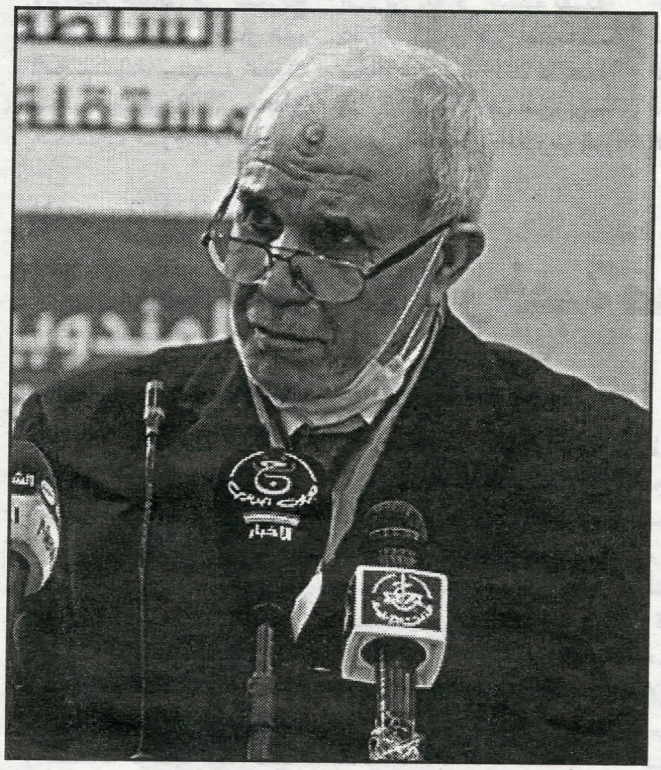

» انقضت أمس الآجال القانونية لدراسة ملفات الترشح للاستحقاقات التشريعية المقبلة المزمع إجراؤها في 12 جوان المقبل، على أن تفصل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات نهائيا في النتائج النهائية للأحزاب والقوائم الحرة المعنية بالتشريعيات.

وستدخل الأحزاب السياسية والقوائم الحرة المعنية بالتشريعيات في الحملة الانتخابية بعد أيام، تحضيرا لهذا الاستحقاق الانتخابي المهم.

وكان رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، قد كشف عن نجاح 12 حزبا سياسيا في عملية جمع التوقيعات للاستحقاقات التشريعية، وتعلق الأمر بكل من حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وتجمع أمل الجزائر، بالإضافة إلى الأحزاب الإسلامية مُمثّلة في حركة مجتمع السلم وحركة البناء الوطني إلى جانب جبهة العدالة والتنمية.

ونجحت أحزاب أخرى في جمع التوقيعات وبقوة، ويتعلق الأمر بكل من أحزاب جبهة المستقبل وصوت الشعب وجبهة الجزائر الجديدة وحزب جيل جديد .

وكانت السلطة الوطنية المستقلة لتنظيم الانتخابات، أعلنت عن تمديد آجال إيداع ملفات الترشح لخمسة أيام أخرى، بسبب العدد الهائل للملفات والقوائم الحرة، بحيث أكد شرفي أنّ عملية التمديد جاءت بهدف تجنّب الازدحام والتسرّع في دراسة الملفات من طرف تنسيقيات السلطة، مُشيرا إلى أنّ الرئيس عبد المجيد تبون تفهّم أسباب طلب التمديد ووافق على ذلك.

سلمى.س

الجزائر الجديدة
يومية إخبارية وطنية شاملة
El Djazair El Djadida
www.eldjazaireldjadida.com

في ظل الوضعية الوبائية

دراسة مقترحين حول شروط تنظيم الحملة الانتخابية

تدرس السلطة الوطنية للانتخابات بالتنسيق مع لجنة رصد ومتابعة فيروس كورونا، شروط تنظيم الحملة الانتخابية المرتقب انطلاقها 17 ماي القادم، في ظل الوضعية الصحية الحالية وارتفاع معدلات الإصابة بالفيروس الأصلي والمتحور والوفيات.

فؤاد ق

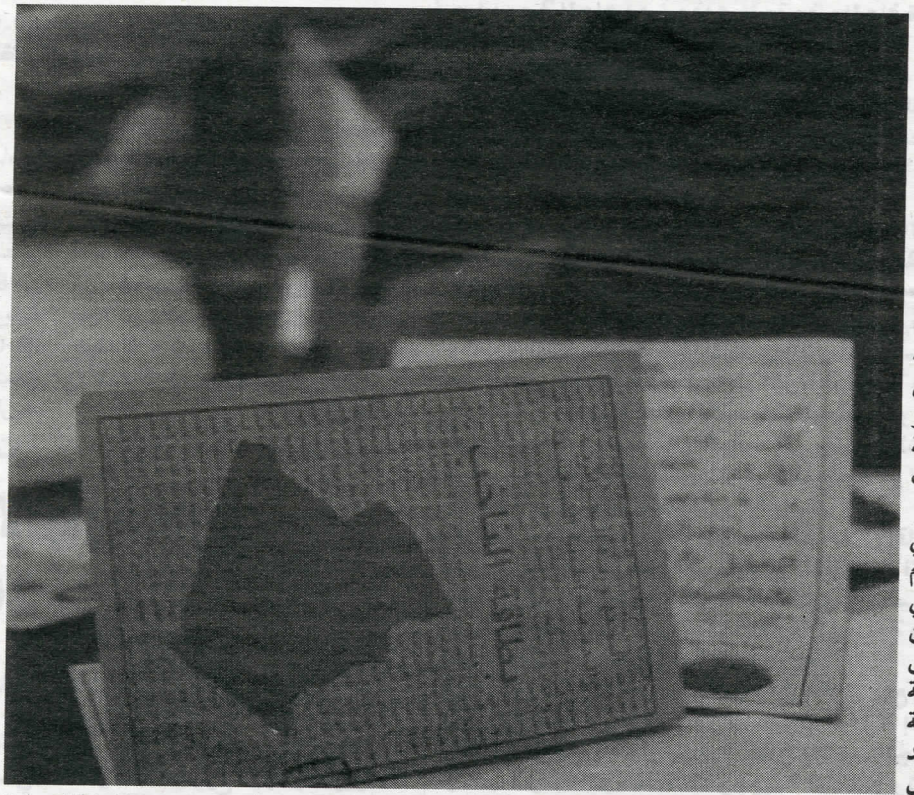

وحسب الأصداء الواردة من مقر لجنة رصد ومتابعة فيروس كورونا أين تتم دراسة شروط إقامة الحملة الانتخابية في ظل الوضعية الوبائية الحالية، فإن السلطة تدرس خيارين إثنين يتعلق أولهما بالتقيد بنفس الشروط والقواعد التي أقرت في حملة الاستفتاء على تعديل الدستور في 1 نوفمبر الماضي، بما أن الوضعية الصحية التي كانت خلال تلك الفترة مشابهة للوقت الراهن.

وتتمثل هذه الضوابط في احترام التطبيق الصارم للبروتوكول الصحي المتضمن للتدابير الوقائية من خطر تفشي وباء فيروس كورونا والمتمثلة في إلزامية ارتداء الأقنعة الوقائية واحترام مسافة التباعد الجسدي وتوفير المحلول الكحولي داخل القاعات خلال تنظيم التجمعات خاصة في الولايات التي تُمثلُ حاليًا بؤر الإصابة بمختلف أشكال الفيروسات المتحورة.

وحسب مصادر "الجزائر الجديدة"، فإن منح القاعات والأماكن التي ستخصص لاحتضان التجمعات والمهرجانات في إطار الحملة الانتخابية حول تشريعيات للأحزاب السياسية والمترشحين ضمن القوائم الحرة سيكون مرهونًا بمدى احترام التطبيق الصارم للقواعد السالفة الذكر.

أما الخيار الثاني الذي يمكن أن تلجأ إليه سلطة الانتخابات، فيتمثل في الاكتفاء بالخرجات الميدانية والتخلي عن التجمعات الشعبية، وسيتم اللجوء إليه في حالة ما إذا تفاقمت الأزمة الوبائية وارتفعت معدلات الإصابة اليومية بكورونا.

ومن المنتظر أن تعلن السلطة الوطنية للانتخابات بداية الأسبوع القادم في بيان لها عن الضوابط المحددة للحملة الانتخابية في ظل الوضعية الوبائية الحالية.

بسبب إقصاء عدد من مترشحي الحزب

الأفلان يتهم مندوبيات سلطة الانتخابات بـ" تصفية حسابات محلية"

وجه حزب جبهة التحرير الوطني، انتقادات لاذعة للسلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات، التي يرأسها محمد شرفي ، بسبب عملية إسقاط مرشحيه في العديد من الولايات.

وقال الحزب في بيان له إن: "إذا كانت أحزاب وقوائم مستقلة قد سجلت تأذيها من سلوكات مسؤولي سلطة الانتخابات عبر الولايات، فإن الأذى الذي لحق بالأفلان كان أكبر وأشد".

وقال الحزب العتيد، أمس، إن مترشحيه تعرضوا إلى مظالم كثيرة من قبل المندوبيات الولائية لسلطة الانتخابات، مشيرا إلى أن عمليات الإقصاء شملت أغلب قوائم الحزب عبر الولايات، بعضها مبرر وأغلبها محل اشتباه بتصفية حسابات محلية.

وتابع الحزب، إنه ومنذ اليوم الأول لتنصيب المندوبيات الولائية للسلطة كان واضحا إن بعض مسؤوليها المحليين يحملون موقفا سلبيا من حزب الأفلان.

واستدل الحزب بالعلاقات العائلية التي تربط بعض المسؤولين المحليين مع مسؤولي أحزاب أخرى في نفس الولاية، مُؤكدًا أن ما حدث خلال مرحلة دراسة ملفات المترشحين فاق كل التوقعات والمخاوف.

وأكد أنه تم الانتقام من عدد كبير من مترشحي الحزب بطرق مشبوهة وعدائية في أحيان كثيرة، وأشار الأفلان إلى إنه وفي الوقت الذي يرفض فيه مترشحوه في اللجان المستقلة نجد مترشحين من أحزاب أخرى متابعين قضائيا تم الإبقاء عليهم.

وفي الأخير، دعا الحزب، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات إلى التدخل بشكل عادل وتصحيح الاختلالات التي أحدثتها المندوبيات الولائية وكذا حماية سلامة ونزاهة العملية

فؤاد ق

استخلاف المقصيين يستنفر الأحزاب والأحرار

انتهت أمس الأحد، مهلة الرد على الملفات المرفوضة، من طرف مندوبيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ويتعلق الأمر بالذين أودعوا ملفاتهم يوم 27 أفريل الماضي، ما يعني أن القوائم التي لم تتلق الرفض اليوم الاثنين، ستكون مقبولة بصفة رسمية. في حين تجد العديد من القوائم نفسها أمام فرصة أخيرة لتعويض الذين تم إسقاطهم مثلما ينص على ذلك قانون الانتخابات. أمس الأحد، كان آخر أجل للمندوبيات الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات للرد على ملفات التي تم إيداعها يوم 27 أفريل الماضي قبل منتصف الليل، حيث إن الذين لم يتم رفض قوائمهم أو إسقاط أي مترشح من القائمة، فإن منسقي السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، يجدون أنفسهم أمام حتمية تسليم مفوض القائم قرار قبول ترشح القائمة للتشريعيات القادمة، وذلك بصفة نهائية. وبخصوص الذين رفضت ترشيحاتهم، يمكنهم، حسب قانون الانتخابات، تقديم ترشيحات جديدة في أجل لا يتجاوز الخمسة والعشرين (25) يوما السابقة لتاريخ الاقتراع، حسب مقتضى المادة 207، ما يعني أن آخر أجل لاستخلاف الذين تم رفض ترشحهم من طرف مندوبيات السلطة الانتخابية سيكون يوم 17 ماي الجاري. وفي هذا السياق قد تتعرض القوائم الذي تستخلف مترشحيها المرفوضين للإقصاء، في حال أسقطت تحقيقات الجهات المختصة هؤلاء المترشحين الجدد، ويجعلهم غير قابلين للاستخلاف بحجة تجاوز الآجال القانونية، ما يجعلهم حتما تحت طائلة المادة 176 من قانون الانتخابات. علما أن مدة الرد على ملف المترشح المستخلف تمتد هي الأخرى لمدة 12 يوما، غير أن الطعن في هذه الحالة لن يكون مجديا لأنه سيكون خارج آجال الاستخلاف، ويعرض القائمة ككل للإقصاء. تسابق مختلف التشكيلات السياسية والقوائم الحرة الزمن، من أجل تقديم ترشيحات جديدة، حتى تتمكن مندوبيات سلطة الانتخابات من دراسة ملفاتهم وتلقي تقارير الجهات المختصة حول هؤلاء المستخلفين، لتحديد مصير القائمة، سواء بالقبول أو بالرفض. ولتجاوز عتبة التحدي القادم يبدو أن مختلف التشكيلات السياسية وحتى القوائم الحرة منها، ستدفع بوجوه جديدة، لم يسبق لها أن تولت اي مسؤولية سياسية أو انتخابية من قبل، ناهيك عن إمكانية اختيار الشباب الذين تقل أعمارهم عن 40 سنة ومن ذوي الشهادات الجامعية، تفاديا لمقصلة قانون الانتخابات، وتخوفا من أي تحقيقات ''سلبية'' قد تعرض المستخلف للإقصاء، ما قد يهدد القائمة ككل من ترك السباق نحو قبة زيغود يوسف. وفي هذا السياق شرعت العديد من التشكيلات السياسية، في عقد لقاءات على مستوى مؤسساتها، المخول لها دراسة ملفات المستخلفين، لإيداعها على مستوى المندوبيات الولائية لسلطة الانتخابات، وذلك في إطار أحكام المادة 207 من قانون الانتخابات التي تنص على أنه ''في حالة رفض ترشيحات بصدد قائمة ما، فإنه يمكن تقديم ترشيحات جديدة في أجل لا يتجاوز 25 يوما السابقة لتاريخ الاقتراع''.

ع.ن

إسقاط أسماء من قوائم الترشيحات

شرفي يناقش «تظلمات» الأحزاب

عقد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أمس، لقاء مع رؤساء أحزاب سياسية، نوقش فيه «تظلمات» الأخيرة بشأن إسقاط عديد الأسماء من قوائم الترشيحات بداعي عدم استيفاء شروط الترشح.

شارك في الاجتماع عدد من الأحزاب منها: حركة مجتمع السلم، الفجر الجديد، جيل جديد، النضال الوطني، حزب الشعب، النهضة، جبهة المستقبل، حركة البناء الوطني، جبهة الجزائر الجديدة، والعدالة والتنمية.

وعبرت الأحزاب عن تذمرها من طريقة تطبيق المندوبيات الولائية للسلطة المستقلة للانتخابات، المادة 200 من قانون الانتخابات، والتي تحدد شروط الترشح لانتخابات المجلس الشعبي الوطني، وبالأخص الفقرة السابعة التي تنص على ألا يكون معروفا بصلته بأوساط المال الفاسد. وجاء اللقاء استجابة لطلب التشكيلات السياسية، التي عبرت عن انشغالاتها، ممّا اعتبرته غموضا وضبابية للصيغة التنفيذية لهذه المادة في دراسة ملفات المترشحين.

حمزة محصول

في انتظار الفصل في الطّعون

25 قائمة تدخل غمار المنافسة بالنعامة

تمّ قبول 25 قائمة لخوض غمار تشريعيات 12 جوان من بين 47 قائمة أودعت ملفاتها على مستوى المندوبية الولائية للسلطة الوطنية للانتخابات بولاية النعامة، منها 5 تشكيلات سياسية و20 قائمة حرة استوفت الشروط القانونية، وفقا لما يقتضيه القانون العضوي للانتخابات الجديد، حسبما كشف عنه المكلف بالاعلام على مستوى المندوبية للانتخابات الدكتور مفتاح العيد لـ «الشعب»، مؤكدا أن هذه حصيلة أولية فقط، في انتظار الانتهاء من دراسة كل الملفات التي بحوزة السلطة المستقلة للانتخابات وعددها 22 ملفا متبقيا.

وحسب متتبّعين للشأن السياسي المحلي، فإن أسماء كثيرة أسقطها غربال التصفية. كما أن الصراع والتنافس سيكون على أشده بين القوائم الحرة، في ظل عدد الأحزاب المشاركة والتي تعد على الأصابع. وما يلاحظ كذلك اقتحام عنصر الشباب والكفاءات بقوة لهذا المعترك.

النعامة: سعيدي محمد أمين

إبعاد مترشّحين للتّشريعيات بباتنة

التّهرّب الضّريبي وأحكام قضائية السبب

أسقطت المندوبية الولائية للجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات بولاية باتنة، عديد الطامحين للترشح للانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها يوم الـ 12 جوان المقبل عن الدائرة الانتخابية 05 باتنة، لمجموعة من الأسباب اعتبرتها بعض الأحزاب والقوائم الحرة غير مؤسّسة.

باتنة: حمزة لموشي

المقصيّون من سباق التشريعيات اصطدموا بتدابير كثيرة اشهرتها المندوبية الولائية عقب اجراء التحقيقات ذات الصلة الإدارية التي أكدت اشتباههم في قضايا فساد ومتابعات قضائية وكذا التهرب الضريبي، وبعض أصحاب القروض البنكية الذين لم يسددوا ما عليهم من ديون خاصة مقاولين واصحاب مؤسسات استثمارية.

اعتبر المعنيّون قرارات المندوبية الولائية غير مؤسّسة، وحسبهم تفتقر للأدلة الدامغة الأمر الذي دفعهم لتقديم طعون لدى الجهات القضائية المختصة، والتي فصلت في بعض الملفات غالبيتها بالسلب، أي رفض ملفات ترشح الأسماء التي تم اسقاطها من السباق، في انتظار استكمال باقي الطعون المعروضة عليها تباعا.

وأشارت مصادر متابعة للموضع إلى أنّ المندوبية الولائية تستمد قرارتها من مضمون قانون الانتخابات الجديد، خاصة ما تعلق بالفقرة السابعة من المادة 200 منه، والتي تتحدث عن شروط قبول ملفات المترشحين للتشريعيات بالنص صراحة، على ألا يكون المترشح معروفا لدى العامة بصلته بأوساط المال والأعمال المشبوهة، وتأثيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين وحسن سير العملية الانتخابية، وهي المادة التي اعتبرها المقصيون فضفاضة وغير دقيقة حرمتهم من الترشح، خاصة وأنهم حاليا يعملون ببعض مؤسسات الدولة ويمثلون هيئات عمومية.

وتم إسقاط مترشحين من الحزب العتيد والتجمع الوطني الديمقراطي وحتى بعض الاحزاب الإسلامية، إضافة إلى مترشّحين ضمن قوائم حرة تبين عدم توفرهم على شروط الترشح المختلفة، كما تمّ اسقاط أسماء مقاولين معروفين بباتنة وجهت لهم شبهة المال الفاسد والتهرب الضريبي. بالموازاة مع ذلك، وافقت المندوبية على عدة قوائم انتخابية استوفت كل الشروط القانونية للدخول في غمار التنافس على 12 مقعدا يمثلون سكان ولاية باتنة في الغرفة السفلى للبرلمان، حذّرتهم من الشروع المسبق في الدخول في حملة انتخابية قبل أوانها، مؤكدة أنّها ستتصرف تجاه المخالفين لقانون الانتخابات الجديد بحزم وصرامة بغية تكريس الشفافية في استحقاق هذه المقاعد لتمثيل الشعب.

والجدير بالذكر أنّ المندوبية الولائية بباتنة كانت قد استقبلت منذ بدء عملية جمع التوقيعات للترشح ملفات 58 قائمة بصفة رسمية للانتخابات التشريعية المقبلة، منها 26 حزبا و32 حرة، في حين تمت المصادقة على استمارات الراغبين في الترشح لـ 80 قائمة حزبية وحرة سجلت ملفات الترشح.

غربال الهيئة الناخبة الفيصل في أي عملية انتخابية

أ.بن نعوم

تضمنت المادة 200 من القانون العضوي الخاص بنظام الانتخابات المعدل، على 9 شروط يجب توفرها في المترشحين لعضوية المجلس الشعبي الوطني ، منها الشرط الثامن الذي ينص على «ألا يكون (المترشح) معروفا لدى العامة بصلته مع أوساط المال و الأعمال المشبوهة و تأثيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين، و حسن سير العملية الانتخابية»...

و هذا الشرط بالذات ، كان موضوع انتقاد أكثر من طرف خلال مناقشة مشروع القانون الانتخابي ، و خاصة الأحزاب و بعض الخبراء و الإعلاميين ، كونه شرطا فضفاضا، و قد يستغل لحرمان مواطنين من حقهم في الترشح ،استنادا إلى شبهات، و ليس إلى معطيات موثوقة و موثقة ، فضلا عن أن الشرط ذاته يمنح حق إصدار أحكام على مواطنين من خارج مؤسسات القضاء ، بل قد يتخذ حرمان مترشح من حق الترشح على أساس هذا الشرط ، يتخذ ذريعة لتهميشه و اجتناب التعامل معه في مجالات لا علاقة لها بالانتخابات أو السياسة ؟

بل حتى عندما يستطيع أشخاص معروفون «لدى العامة» بصلتهم بأوساط المال و الأعمال المشبوهة..التسلل إلى قوائم الترشح للتشريعيات أو غيرها ، فهذا يطرح إشكالا أعمق، بالنسبة لمن أسندت لهم مهام تطهير المجتمع من هذه الفئة من الناس ،بما تم سنه من قوانين و تشريعات عامة و خاصة.

و لا شك أن السلطة المستقلة للانتخابات و تفرعاتها الولائية ، ستجد صعوبة في تطبيق مثل هذه الشروط الفضفاضة لغربلة جموع المترشحين للاستحقاق الانتخابي ليوم 12جوان المقبل و الذين بفوق عددهم 24 ألف مترشح ، خلافا للشروط الأخرى المنصوص عليها في نفس المادة ، أو في المادة 50 من نفس القانون العضوي، و التي يمكن إثباتها بالوثائق الصادرة عن الجهات المختصة .

و لذا يبقى غربال أو غرابيل الهيئة الناخبة هي الفيصل بين المترشحين و هو المطلوب أيضا من الهيئة الناخبة في الجزائر ، التي عليها التمييز بين المترشحين الذين يستطيعون تجاوز عقبة جمع توقيعات الاكتتاب ،و بقية عقبات شروط الترشح ، لأنهم كلهم أصبحوا أهلا للعضوية في البرلمان المقبل ، بعد نيل تزكية أعضاء السلطة المستقلة للانتخابات. و بالتالي فإن غربال الناخبين هوالذي سيفصل بين المتنافسين على مقاعد البرلمان ، و لا شك أن هذا الغربال يختلف من ناخب إلى آخر ، إذ هناك من طور حساسية مفرطة ضد كل قديم في السلطة ، فيختار و يروج لوجه جديد لا عهد له بالحكم من قبل ، و هناك من يعتقد أن المنصب السياسي يتطلب الكثير من الخبرة و التجربة في تسيير الشأن العام ، فيمنح صوته لهذا الصنف من المترشحين، بغض النظر عن الأخطاء التي ارتكبها في مسيرته المهنية ، و بغض النظر عما ينشر عنه في مواقع الفضاء الأزرق عن حق أو عن باطل . و هناك من يخضع في اختياره لخلفية الانتقام ،فيصوت للأسوإ نكاية في كل الطبقة السياسية قديمها و حديثها ، شيوخها و شبابها رجالها و نسائها.

كما هناك من الناخبين من ينجرف مع التيار الغالب ، و هو يختلف باختلاف الأزمنة و الأجيال ،فهناك زمن القوميات ، و الوطنيات ، الثورات و الإيديولوجيات ، و الحراك بمختلف نسخه ، و نعيش اليوم زمن الشعبوية، فهي التيار الغالب في معظم مناطق العالم ، و بلادنا ليست في منأى عن رياحها الهوجاء ، إن لم تحتكم الهيئة الناخبة إلى الوعي الوطني و الحكمة السياسية، بالتصويت عن قناعة و صدق على الأشخاص الذين يرونهم أولى من غيرهم بتحمل مسؤولية التشريع لأمة و تمثيل هيئة تشريعية لشعب في عظمة وعراقة الشعب الجزائري

فيما انقضت الآجال القانونية لدراسة ملفات الترشح

أحزاب تشكو شرفي إقصاء مرشحيها

عقد، أمس، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي لقاء مع رؤساء أحزاب سياسية استجابة لطلبهم، بالموازاة مع انقضاء آجال دراسة ملفات الترشح لانتخابات 12 جوان، حيث بلغت هذه الأحزاب رئيس السلطة امتعاضها من إقصاء "ممنهج" للكثير من مرشحيها لتشريعيات 12 جوان المقبل. وانقضت، أمس، الآجال القانونية لدراسة ملفات الترشح للانتخابات التشريعية، والتي تم تمديدها بقرار من رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، لاستكمال إيداع ودراسة أكثر من 24 ألف ملف ترشح بموافقة من المجلس الدستوري ورأي مجلس الوزراء.

وطالب عدد من التشكيلات السياسية، وهي الفجر الجديد، جيل جديد، حركة مجتمع السلم، حركة البناء الوطني، جبهة العدالة والتنمية وصوت الشعب من محمد شرفي عقد لقاء لمناقشة بعض العراقيل وعملية الإقصاء التي طالت قوائم مترشحيين للانتخابات التشريعية دون سبب وجيه في رأي هؤلاء، خاصة ما تعلق بغموض تطبيق المادة 200 من قانون الانتخابات والمتعلقة باستعمال المال أو علاقة مع أوساط المال. وتعرضت عدة قوائم للأحزاب إلى إسقاط مرشحيها في ولايات مختلفة أحيانا دون سبب واضح أو دليل موثق، حيث يمنع من الترشح المدانين قضائيا والمحكوم عليهم نهائيا.

نسيمة عجاج

شرفي يسمح استثنائيا بقبول قوائم مرفوضة

منذ 13 ساعة قاسمي مراد | سبق برس

كشف رئيس مجلس شورى جبهة العدالة والتنمية، لخضر بن خلاف، أن ممثلي الأحزاب الذين اجتمع معهم رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، اتفقوا على إنشاء هيكل تنسيقي بين الأحزاب والسلطة الوطنية للانتخابات.

وذكر بن خلاف في اتصال هاتفي مع "سبق برس" أنهم طرحوا على شرفي جملة من الانشغالات منها الإقصاءات التي تعرض لها عدد كبير من المترشحين بناء على المادة 200 من القانون العضوي للانتخابات.

وكشف المتحدث أن رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وعدهم بارجاع القوائم التي سقطت بناء على عدم توفر شرط المناصفة في السن وذلك بالسماح بتعويض مرشحين من القائمة رغم انتهاء آجال دراسة الملفات.

وأكد القيادي في جبهة العدالة والتنمية أن شرفي أبلغهم باعتماد الحروف الأبجدية بالنسبة لألقاب المترشحين لترتيبهم داخل القائمة، بينما بقي النقاش مفتوحا على ترتيب القوائم في ما بينها وشكل ورقة التصويت.

قدم رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، عددا من التوضيحات لرؤساء الأحزاب السياسية الذي اجتمع معهم في مقر السلطة بالجزائر العاصمة.

وقال رئيس مجلس شورى جبهة العدالة والتنمية لخضر بن خلاف في تصريح لـ "سبق برس" إن شرفي أبلغهم أن قوائم المترشحين للتشريعيات ترتب حسب الحروف الأبجدية للقب المترشحين.

LA NR
LA NOUVELLE RÉPUBLIQUE

REPÈRE
Législatives

Le recours des partis aux candidats indépendants, nouveau moyen de regagner la confiance du citoyen

Des partis politiques en lice pour les législatives du 12 juin prochain ont fait le choix de recourir à des candidats non militants en affirmant faire prévaloir l'intérêt suprême du pays et vouloir s'ouvrir à de nouvelles compétences, nonobstant l'appartenance politique. Ces formations politiques n'ont pas hésité à s'engager dans la compétition électorale avec des candidats qui n'ont jamais fait partie de leurs militants, justifiant ce choix par la conjoncture que traverse le pays, qui implique, soutiennent-elles, la mobilisation de toutes les énergies nationales, et en premier lieu les jeunes compétences. Cette tendance est, néanmoins, motivée par un objectif de taille pour ces partis, à savoir augmenter leurs chances de succès lors de cette échéance importante en présentant de nouveaux visages, acceptés par les électeurs et possédant des aptitudes les habilitant à mieux les représenter. Une démarche à même de donner un nouveau souffle à ces formations politiques, notamment avec la rude concurrence des listes indépendantes qui ont arraché, pour la première fois, la part du lion dans l'élection des membres de l'Assemblée populaire nationale (APN). Pour de nombreux analystes politiques, la capacité des indépendants à déposer 1.220 listes de candidature auprès de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), contre 1.180 listes de partis, témoigne de l'avènement de nouvelles règles régissant la vie politique nationale. Un état de faits imposé par de nouveaux acteurs qui ont préféré entrer dans l'arène politique loin des partis «en perte de vitesse», même si certains l'ont compris et décidé de renverser l'équation pour «transformer l'échec».

Agence

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

LES DÉCISIONS DE L'ANIE DÉCRIÉES PAR DES PARTIS

L'éviction de listes charme l'opinion

LES RÉSEAUX sociaux ont jubilé face à l'éviction de certains symboles de la « Issaba ».

MOHAMED OUANEZAR

Peut-on espérer un renouveau et une décantation politiques à la faveur des prochaines législatives ? La question est légitime et elle résume, à elle seule, une aspiration populaire soutenue. Pourtant, tous les ingrédients semblent réunis. Le cadre légal, avec un nouvel arsenal juridique qui répond aux aspirations citoyennes, les moyens mis à disposition par l'Etat et les garanties, également maintenues, à travers un début d'exécution sur le terrain, des termes de la loi, notamment pour ce qui est de l'application de l'article 200. Il s'agit d'un signal fort des pouvoirs publics, quant à lutter efficacement et sans détours, contre l'argent sale, la corruption et la cooptation et garantir, dans la mesure du possible, un scrutin transparent et libre. L'épluchage des listes et les « exfiltrations » des indus candidats des listes des différents partis politiques ne semble pas plaire à ces derniers et à leurs partis respectifs. D'où la réunion du président de l'Anie avec les représentants des partis politiques MSP, El Bina, Voix du peuple, El Adala et Jil Jadid, afin d'étudier les problématiques soulevées à ce sujet. Le RND qui s'insurge contre les décisions des délégués de l'Anie, parle de « préjudices causés aux listes des candidats du parti à l'intérieur et à l'extérieur du pays ». Le parti de l'ex-Premier ministre, emprisonné, n'y est pas allé de main morte, en accusant l'Anie de faire dans « les deux poids, deux mesures dans le traitement des mêmes cas dans d'autres listes », note le communiqué qui ajoute que « l'article 200 de la loi organique est entouré de flou et porte atteinte aux droits des citoyens ». Pour Soufiane Djilali, « c'est une forme de filtrage nécessaire… Mais le système informatique a lésé d'honnêtes citoyens ». Jil Jadid qui semble passer à autre chose, s'intéresse aux modalités pratiques du scrutin, notamment aux bulletins de vote et leurs contenus. « Nous allons demander à l'Anie des informations à ce sujet, afin d'éviter les expériences passées, notamment les signes distinctifs sur ces bulletins ».

Par ailleurs, les décisions de l'Autorité nationale indépendante des élections Anie, ont été, dans une large mesure, favorablement accueillies par une grande partie de l'opinion publique et de la classe politique. Sur les réseaux sociaux aussi, la jubilation et le satisfecit d'une grande partie des internautes, chacune dans sa wilaya, a animé les discussions et les critiques à l'égard des exclus des listes. Les enquêtes des services de sécurité n'ont pas épargné certaines candidatures décriées par les citoyens.

Le maintien de certains noms sur les listes en compétition pour ces législatives, pourrait porter atteinte à la crédibilité de ces élections… et contribuer, ainsi, à renforcer ce sentiment que le changement est difficile à réaliser aux yeux des citoyens. Pour certains partis politiques, « les enquêtes des services de sécurité doivent être motivées et argumentées, afin de permettre aux candidats de répondre et de défendre leurs droits devant les institutions habilitées ». Il reste à signaler également que les représentants de l'Anie ne sont pas responsables des rapports négatifs sur certains candidats portés sur les listes. Cela reste du ressort des seuls services de sécurité.

Pourtant, selon une grande partie des comptes rendus des correspondants de presse à travers le pays, la plupart des cas de rejets semblent toucher des symboles de la « Issaba », qui n'ont jamais cessé de se redéployer et se recycler avec chaque nouvelle conjoncture.

Aussi, comment justifier un rapport de moralité des services de sécurité concernant des candidats dont la corruption et le trafic d'influence est un secret de Polichinelle auprès de l'opinion publique? C'est le cas de cet élu indélicat local à Oran, dont la fortune ostentatoire dépasse tout entendement. Appartements, villa achetée dans un quartier résidentiel, démolie et rebâtie de nouveau. Sans compter les voitures de luxe qu'il a achetées au nom de son frère, pour ne pas attirer la curiosité. Lui, dont le salaire ne dépasse guère les 35 000 DA. Sans aucun niveau d'instruction, il a réussi à corrompre les propres militants de son parti. Les services de sécurité ont rédigé des rapports sur cet individu, mais en l'absence de preuves corroborant ces méfaits, il peut encore faire du bruit, puisqu'il est le chef local d'une représentation partisane importante. Les Oranais ont accueilli avec un « ouf » de soulagement l'éviction de cet énergumène des listes des candidatures.

S'il est vrai que certains partis politiques défendent un droit inaliénable à l'équité et à la démocratie, pour d'autres, cela ajoute au flou ambiant, quant aux réelles définitions et perceptions de changements prônés par ces partis embarqués dans ces joutes électorales. Comme on dit : On ne fait pas du neuf avec du vieux. »

Mohamed Charfi, président de l'Anie

Parallèlement, un vent de renouveau semble souffler sur les partis politiques algériens, forcés de suivre la cadence des changements engendrés par la forte adhésion de la jeunesse algérienne et des universitaires au processus électoral. D'où un assaut considérable sur les listes des partis, qui semblent se rendre à l'évidence, en s'ouvrant à des non-militants.

M. O.

L'EXPRESSION dz.com Le Quotidien

LÉGISLATIVES À ORAN

40 recours rejetés

IL S'AGIT pour plusieurs ex-candidats des poursuites judiciaires dont ils ont fait l'objet durant leurs carrières.

Le tribunal administratif intransigeant

■ WAHIB AIT OUAKLI

Encore du rejet. Le tribunal administratif d'Oran a invalidé, en fin de semaine, la totalité des recours interjetés par les candidats aux élections législatives du 12 juin de l'année en cours. Il s'agit de plusieurs dossiers appartenant à des désormais ex-candidats devant représenter des partis politiques ou encore des listes composées par des postulants à titre d'indépendants.

Ces rejets sont motivés par des remarques contenues dans des enquêtes d'habilitation formulées par les services de sécurité. Il s'agit pour plusieurs ex-candidats des poursuites judiciaires dont ils ont fait l'objet durant leurs carrières. Les juges de la chambre administrative ont pris en compte l'article 96, très précisément le chapitre «II» et les dispositions ayant trait à l'élection des membres de l'Assemblée populaire nationale. Ces alinéas stipulent que «tout rejet d'une candidature ou d'une liste de candidats doit être dûment motivé». Ce refus est donc à notifier, sous peine de caducité, dans un délai de jours francs à commencer à partir la date de dépôt de la déclaration de candidature. Tout de même, tout rejet est à trancher par les justiciers du tribunal administratif en y déposant un recours dans un délai de trois jours francs à partir de la date de sa notification.

Le tribunal, prenant en compte la situation étant donné qu'il s'agit des élections, statue dans un délai de cinq jours francs à commencer par la date du dépôt et d'enregistrement de requête formulée par le candidat recalé.

Le jugement est ainsi donc rendu sur le champ avant qu'il ne soit notifié systématiquement et de manière immédiate aux parties concernées, à savoir le candidat plaignant et le wali en vue de son exécution. Le jugement n'est pas soumis à un quelconque autre recours. Les candidats éliminés de la course à la députation ont, selon des sources proches du dossier, été notifiés aussi bien par le rejet de leur candidature que par les raisons ayant motivé leur inacceptation quant à postuler. À Oran, plusieurs autres listes de candidats indépendants ont été rejetées comme celles portant le nom « El Badil (L'Alternative», «Sawt Echaâb (la Voix du Peuple», «Basmat El Jazair (le sourire de l'Algérie, en plus du rejet des dossiers de plusieurs autres candidats de plusieurs partis, à leur tête le mouhafadh du FLN d'Oran. Plusieurs candidats se disent sidérés par ces refus inattendus, prononcés à leur encontre par l'Anie, alors qu'ils remplissent, selon eux, les critères requis par la réglementation en ayant réussi à peaufiner leurs dossiers tout en ayant réussi à collecter le nombre nécessaire des émargements.

Cependant, l'Autorité nationale a, selon des sources proches de la question, pris en considération le volet lié au non-respect de certaines règles comme l'égalité entre candidats et candidates, l'obligation de la présence d'au moins 30% des candidats universitaires et âgés d'au moins 40 ans. Au milieu de la semaine, dernière, le tribunal administratif d'Oran, sis à Es Seddikia, a rejeté 11 recours interjetés par des candidats aux législatives du mois de juin, et dont la candidature a été rejetée auparavant par l'Autorité nationale indépendante des élections, l'Anie d'Oran.

Ces postulants sont, selon des sources proches du dossier, «inéligibles» à la candidature en raison de plusieurs causes dont, essentiellement, leur passé entaché, ce dernier a été relevé par les enquêtes d'habilitation menées par les services de sécurité de la wilaya d'Oran. Il s'agit, essentiellement, de plusieurs personnes ayant fait, dans leurs carrières politiques, l'objet de poursuites judiciaires pour des affaires ayant trait à la mauvaise gestion, aux détournements, l'établissement de faux documents comme les faux diplômes, en plus de plusieurs raisons qui n'ont pas été révélées.

W.A.O.

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

LA CAMPAGNE ÉLECTORALE FIXÉE AU 17 MAI

Les partis peaufinent leurs stratégies

Le top départ de la campagne électorale pour les élections législatives est prévu le 17 mai prochain. Conscientes de la concurrence qui s'annonce d'ores et déjà rude entre les différents candidats, les formations politiques s'affairent actuellement à peaufiner leurs stratégies électorales. La majorité des partis se dit prête à se lancer dans la compétition. «Nous avons déjà ficelé notre programme de campagne électorale constitué de 53 pages», indique Salah Hocine, responsable de la communication du mouvement El Bina précisant que «l'ensemble des candidats sur les listes du parti se baseront sur ce programme dans leurs discours et prises de parole lors des meetings ainsi que lors de leurs échanges avec les citoyens dans les wilayas. Sur le contenu des discours, il dira : «Nous allons répondre aux principales préoccupations de nos concitoyens en puisant dans notre programme, avec un focus sur la bonne gouvernance, celui des ressources humaines ainsi que des solutions pour chaque secteur économique.» Sur le même sujet, Habib Brahmia, responsable de la communication de Jil Djadid, explique que «les candidats souligneront les positions du parti sur le plan social, économique et politique». Et d'ajouter : «Nous allons aussi appeler au respect des lois et à l'élaboration de lois moins liberticides.» Sur le plan économique précisément, la formation de Sofiane Djillali va plaider en faveur «de plus d'ouvertures économiques, de plus de soutiens aux entrepreneurs et à l'investissement». De son côté, Kamel Mida, responsable de la communication au sein de TAJ, fait observer que sa formation politique va axer dans ses discours et meetings sur «les solutions économiques, la stabilité du pays et le respect des lois». Il insistera, dans le même ordre d'idées, sur le fait que son parti présentera «non seulement ses visions et positions sur l'ensemble des questions de l'heure, mais nous apporterons également des solutions aux problèmes qui se posent». De son côté, le président du Front de l'Algérie nouvelle (FAN) fera remarquer d'entrée que lors de la prochaine campagne, «les prises de parole de nos candidats vont porter sur l'ensemble des questions de l'heure : la sensibilisation de la population sur l'importance de l'acte de voter, les questions sociales et économiques». Les candidats du FAN devront tout autant évoquer le rôle prépondérant que compte jouer leur parti sur la scène politique nationale, explique Benabdesslam selon lequel «nous allons parler de notre parti et de sa disposition à donner un plus au pays». S'agissant de la stratégie électorale, les partis se montrent très circonspects de peur d'être copiés par leurs concurrents, les partis, mais concèdent néanmoins que la prochaine campagne électorale se fera essentiellement «au niveau local». Tout en annonçant des meetings et d'importants discours des chefs de parti dans les principales wilayas, l'essentiel du travail, disent-ils, «se fera par les candidats eux-mêmes».

■ F.-Z. Hakem

El Watan

UNE VINGTAINE DE PARTIS POLITIQUES CHEZ LE PRÉSIDENT DE L'ANIE

«Il y a un "excès" dans l'application de la loi électorale»

Les chefs de formations politiques veulent des clarifications quant aux «zones d'ombre» qui entourent les prochaines élections et par la même expriment auprès de cette instance leur mécontentement au sujet de ce qu'ils considèrent être des «irrégularités» ayant entaché la phase de traitement des dossiers de candidature.

Une vingtaine de partis politiques sur les 19 admis à prendre part aux élections législatives anticipées du 12 juin prochain ont été reçus hier, à leur demande, par Mohamed Charfi, président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE). Une audience intervenant à quelques heures de l'expiration du délai de l'examen par l'ANIE des dossiers de candidature au scrutin du 12 juin. Ces chefs de formation politique veulent des clarifications quant aux «zones d'ombre» qui entourent les prochaines élections et par la même expriment auprès de cette instance leur mécontentement au sujet de ce qu'ils considèrent être des *«irrégularités»* ayant entaché la phase de traitement des dossiers de candidature.

C'est Fadjr El Djadid, parti dirigé par Tahar Benbaïbeche, qui est derrière cette initiative. Cinq autres partis – MSP, FJD, El Bina, Parti de la voix du peuple et Jil Jadid – ont demandé mercredi dernier une entrevue avec le président de l'ANIE afin de discuter, entre autres, des dispositions de l'article 200 de la loi électorale qui *«prête à confusion»* ainsi que des détails sur le déroulement du scrutin. Selon nos sources, l'ANIE a rendu publiques 62 décisions, à leur tête le rejet définitif de 15 listes partisanes et 11 indépendantes en raison de leur non-conformité à la nouvelle loi électorale. Des responsables de l'ANIE, au niveau de plusieurs wilayas, ont confirmé avoir révoqué nombre de candidatures pour liens avec les milieux de l'argent sale ou antécédents terroristes ou judiciaires. Parmi les candidatures rejetées, figurent celles des ex-députés Saïd Zouar du MSP et M'hamed Abaziz de Sawt El Chaâb. Des noms du RND, du FLN, d'El Bina, de Jil Jadid et plusieurs autres listes de candidatures des partis Ennahda ont été également éliminés de la course aux législatives, car jugés non conformes et ne remplissant pas les critères. Halim Benbaibeche, cadre dirigeant de Fadjr El Djadid, parti qui a vu plusieurs de ses listes électorales rejetées par l'ANIE, réfute le motif de prétendus liens qu'auraient leurs postulants avec l'argent sale. Il y a, soutient-il, une interprétation *«exagérée»* et *«erronée»* de l'article 200 de la loi électorale, qui a privé son parti et plusieurs autres entités politiques de listes entières. *«Nous avons exposé ce problème et aussi le critère du taux de jeunes qui est abusivement appliqué. Beaucoup de jeunes ont été exclus du jeu pour une question de calcul d'âge et aussi pour avoir été des activistes du hirak !»* note Benbaïbèche.

PHOTO : D. R

Mohamed Charfi, président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE)

«JE NE DÉFENDS PAS LA ÎSSABA»

Jil Jadid, qui se félicite de l'exclusion de candidats dont le lien avec l'argent sale est avéré ou ceux ayant des antécédents judiciaires, s'est rendu à cette rencontre pour demander des clarifications sur le déroulement du scrutin. *«Je ne me suis pas rendu à cette réunion pour défendre la îssaba. Je ne vais pas me faire l'avocat du FLN ou du RND ou d'autres, comme l'espèrent les partis qui se sont "agrippés" à nous. Nous sommes en quête d'explications. Il y a un cafouillage en matière d'opération de vote, notamment sur le bulletin de vote, le classement des candidats, les éléments d'identification»*, explique Soufiane Djilali, leader de Jil Jadid, qui ne nie pas qu'il y a eu un certain *«excès»* dans l'application de l'article 200 de la loi portant régime électoral, puisque certaines entités ont évoqué, selon lui, des cas de candidats dont les dossiers ont été rejetés au motif qu'ils étaient des activistes du hirak. Mais Jil Jadid, qui a présenté des activistes du hirak au niveau de certaines circonscriptions électorales, n'a pas été confronté à ce problème, aucune de ses candidatures n'a été rejetée. Sur les 488 candidats que Jil Jadid a présentés, l'ANIE a rejeté une trentaine pour absence de carte d'électeur et de carte militaire. *«Le rejet n'est pas définitif, puisque le parti a déposé des recours. Seulement, nous réfutons les motifs avancés par l'ANIE. Nos candidats possèdent la carte d'électeur, mais ne trouvent pas leurs noms sur le fichier et ils ont entamé la procédure pour l'obtention de la carte militaire»*, affirme M. Djilali.

Nabila Amir

Le Soir D'ALGERIE

LÉGISLATIVES DU 12 JUIN

Des chefs de partis chez Charfi

C'est, hier, qu'ont pris fin les délais impartis à l'étude des dossiers des candidats aux élections législatives anticipées du 12 juin prochain.

M. Kebci - Alger (Le Soir) - Une phase qui a été marquée du sceau d'une avalanche de refus, pour diverses raisons, de candidatures, qu'elles soient partisanes ou indépendantes.

Ce qui a fait réagir notamment les partis parmi même ceux de l'exallégeance qui ne cessent de crier à ce qu'ils qualifient «d'injustice caractérisée» et à solliciter, via une pétition initiée par Fadjr el Djadid et appuyée par cinq autres partis (MSP, FJD, le parti la Voix du peuple, el Binaa et Jil Jadid, une entrevue avec le président de l'Autorité nationale indépendante des élections qui chapeaute le processus électoral de bout en bout.

Ce qui a eu lieu, hier, puisque Mohamed Charfi a rencontré les présidents d'une douzaine de partis. Avec au menu, donc, des réclamations au sujet de ces rejets massifs de dossiers de candidature, voire de listes entières pour non-conformité avec des dispositions de la nouvelle loi électorale. Notamment l'article de la discorde, le 200, qui, dans son alinéa 6, stipule que le candidat à l'Assemblée populaire nationale «ne doit pas être connu de manière notoire pour avoir eu des liens avec l'argent douteux et les milieux de l'affairisme, et pour son influence directe ou indirecte sur le libre choix des électeurs ainsi que sur le bon déroulement des opérations électorales».

Une disposition «floue aussi bien dans son application qu'en termes de respect des principes énoncés dans l'article 34 de la Constitution», comme le relève le RND dans un communiqué rendu public samedi. Une disposition qui ouvre, ainsi, la voie à toutes les interprétations, avec des verdicts «différents» d'une circonscription électorale à l'autre, pour la même «supposée infraction» à la loi électorale.

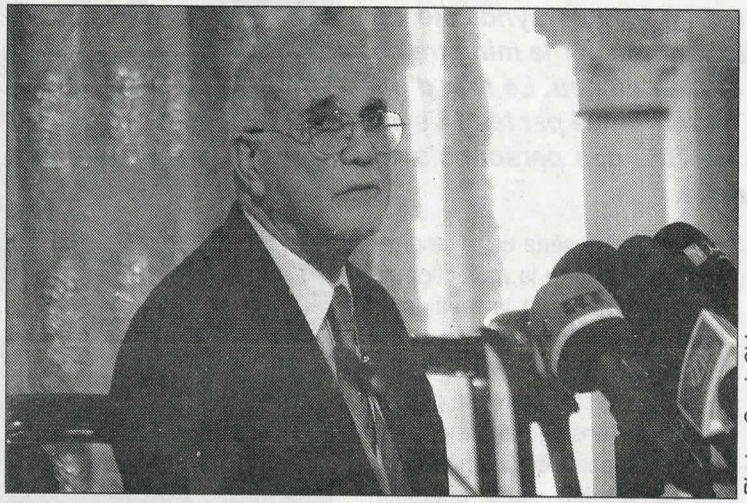

Photo : Samir Sid.

Mohamed Charfi.

Mais, selon le chargé de la communication au sein de Jil Jadid, il n'y avait pas que ces cas de «rejets» de candidatures au menu du conclave d'hier.

Habib Brahmia affirme qu'il était attendu que le président de l'Anie «explicite la loi électorale par bien d'aspects qui demeurent encore méconnus des partis, alors que nous ne sommes qu'à un mois du scrutin». Et de citer en exemple «l'opération de vote en elle-même dont on ne connaît rien».

«Nous ne savons pas à ce jour comment les électeurs voteront, comment se fera le dépouillement, avec le nouveau mode de scrutin de liste proportionnelle ouverte et l'inflation de listes électorales, et comment se fera la répartition des sièges parmi les listes gagnantes », avoue notre interlocuteur qui évoque également le cas des listes entièrement rejetées pour non-conformité avec la parité des candidats en termes d'âge.

Une autre source partisane affirme que la proposition d'une prorogation des délais de traitement des dossiers de candidature pourrait être faite au président de l'Anie, à l'effet de permettre aux partis de pouvoir remplacer les dossiers ayant fait l'objet de rejet.

M. K.